

الشارع والبرلمان في الأردن متحفزان للاقتضاض على الحكومة

الرزاز كمن يمشي على الجمر.. بين موازنة خالية من الضرائب وضغوط صندوق النقد الدولي



أمام اختبار صعب

أونروا تواجه أزمة غير مسبوقه

عمان - حذر القائم بأعمال المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) كريستيان ساوندز، من أن الوكالة تواجه "أشد أزمة مالية" منذ نشأتها. وقال ساوندز في مؤتمر صحفي على هامش افتتاح أعمال اللجنة الاستشارية للوكالة الذي بدأت أعماله في منطقة البحر الميت (50 كلم غرب عمان)، إن "التحقيق الذي بدأ خلال الصيف انتهى الآن تقريبا". وأضاف "نتيجة التحقيق هي أن أونروا تواجه أشد أزمة مالية منذ نشأتها (...) والعجز في الميزانية في الوقت الحالي هو 332 مليون دولار". ودعا "المانحين إلى استئناف عمليات التمويل والالتزام بتعهداتهم لتمكيننا من مواصلة تقديم الخدمات الهامة"، مشيرا إلى أن "الحاجة إلى أونروا هي الآن بنفس الأهمية التي كانت عليها قبل سبعين عاما".

وأوضح ساوندز أن "ما نحتاج إليه كي نستمر بعملنا حتى نهاية العام الحالي والذي يتضمن دفع رواتب موظفينا والفواتير الأساسية التي لا تتوقف، هو 167 مليون دولار". وتابع "هذا ما نحتاجه الآن من أجل البقاء وفي بداية العام المقبل سنحتاج إلى الحصول على المزيد من المال"، مشيرا إلى أنه وافق من أن "المانحين سيمولوننا بحلول ذلك الوقت".

وأعلنت الأمم المتحدة في السابع من الشهر الحالي أن المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) السويسري بيار كرانبول، قدم "استقالته باثر فوري"، على خلفية تحقيق داخلي حول استغلال السلطة وسوء الإدارة وعينت كريستيان ساوندز قائما بأعمال المفوض العام لفترة مؤقتة. وأشار تقرير صدر سابقا عن لجنة الأخلاقيات في أونروا إلى انتهاكات جسيمة حصلت على أعلى مستويات الأهمية التنظيمية للوكالة التي عانت من أزمة مالية بعد وقف التمويل الأميركي في عام 2018.

وتتهم الولايات المتحدة وإسرائيل أونروا بإطالة أمد النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وتلقي الوكالة ذلك قائلين إن خدماتها أساسية للفلسطينيين.

وعقدت سويسرا وهولندا مساهماتهما في أونروا بانتظار توضيحات حول الاتهامات الموجهة إلى مسؤولين في هذه الوكالة التي تساعدها 5.4 مليون لاجئ فلسطيني في الأردن ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية.

وأعلنت الأمم المتحدة في أغسطس الماضي، من تغيير ضمن إدارة وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. وتأسست أونروا عام 1949 بعد أن طرد أكثر من 700 ألف فلسطيني أو نزحوا من أراضيهم خلال حرب 1948 التي تلاها قيام إسرائيل.

وتوفر الوكالة خدمات التعليم والصحة للملايين من اللاجئين في الأردن ولبنان وسوريا والأراضي الفلسطينية.

ويتمساع خبراء اقتصاد، كيف ستتمكن الحكومة من الاستجابة لمطالب الشارع والنواب في الموازنة المقبلة، خاصة في ظل تراجع الدعم الدولي والإقليمي؟ ويقول الخبراء إن رهان الحكومة على سياسة التشفير في الإنفاق قد تسد جزءا من العجز، وليس كله.

ويواجه الأردن أزمة اقتصادية منذ سنوات لأسباب بنوية وخيارات اقتصادية تبنتها الحكومات المتعاقبة، التي كانت تميل إلى الحلول السهلة كالزيادات الضريبية. وتعمقت تلك الأزمة في السنوات الأخيرة مع اندلاع الأزمة في سوريا في عام 2011، وتنامي التهديدات الإرهابية. وقد انعكس ذلك بشكل واضح على قطاعي السياحة والترانزيت اللذين طالما شكلا متفقا مهما لاقتصاد المملكة. ورغم عودة الهدوء خاصة إلى الحدود السورية الأردنية في عام 2018، وافتتاح معبر جابر نصيب، فإن الوضع لم يشهد تحسنا من شأنه أن يعكس إيجابا على حركة التجارة.

برنامج الموازنة، ولكنها تحدد ملامح ما تحتاجه الدولة الأردنية. وأشار البكار إلى أن موازنة الجباية لم تحقق النمو في الأعوام السابقة، وأن هناك حاجة إلى موازنة تحقق هذا الهدف، وهنا يجب الابتعاد عن الضرائب.

وأكد ضرورة تخفيف الأعباء المعيشية عن الناس، وذلك من خلال تحسين الرواتب والأجور. وتابع "هنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار منحنيات بيانية تحدد الفئة التي يجب التركيز عليها، فلا يعقل وجود رواتب 220 ديناراً ونحن نتفجر".

وشدد على ضرورة أن تتضمن الموازنة هذه القضايا وإلا فلا قيمة لها. ولفت إلى أن "الماء والكهرباء من السلع الرئيسية يتحمل المواطن البسيط كلفتها، ولن نقبل أن ترفع أسعار الكهرباء والماء على المواطن، ولا يوجد جهة ضاغطة تحدد أولويات الأردن فنحن نحدد أولوياتنا التي تقطع منها أموالنا"، في إشارة إلى صندوق النقد الدولي.

لتصويبها، في محاولة لكسب الرأي العام.

وتتشكل النقاشات حول موازنة عام 2019، الفرصة الملائمة بالنسبة إلى أعضاء المجلس النيابي، للتسويق لأنفسهم، وتدرك الحكومة ذلك وهو ما دفعها، في خطوة "ذكية"، إلى إشراكهم في إعدادها.

وفي السابق كانت الحكومات الأردنية، بما في ذلك حكومة الرزاز، تُعد الموازنة وتحولها إلى مجلس النواب لمناقشتها والمصادقة عليها، ولكن هذه المرة سيكون النواب على بيّنة من خطوطلها العريضة وجزء مهم من تفاصيلها قبل أن تصل إلى مقر المجلس. وقال رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب أحمد البكار مؤخرا إنه، وبناء على توجيه ملكي، تم الاتفاق مع الحكومة على مناقشة مشروع الموازنة قبل إرسالها إلى البرلمان، مضيفا أن الأمر لا يعتبر تدخلا في الشأن الحكومي، فاللجنة المالية ليست معنية بتفاصيل

أن خطة ترشيح الإنفاق التي بدأتها منذ أشهر ومحاربة التهرب الضريبي ليسا حلين كافيين للخروج من مأزق موازنة عام 2020، ومن جهة ثانية هناك مطالب لصندوق النقد الدولي يصر على زيادة أسعار الكهرباء والمياه لرفع الإيرادات المحلية.

وإلى جانب الشارع المستعصر هناك النواب المتحفزون بدورهم لرفض أي خيارات ضريبية، خاصة وأن معظمهم يستعدون لإعادة ترشيح أنفسهم للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها العام المقبل.

وتنتهي الدورة العادية الرابعة والأخيرة للبرلمان الأردني في مايو المقبل، وسط عدم ترجيح حله قبل هذا الموعد، حيث أن السيناريو الأقرب هو استمراره إلى حين إجراء انتخابات جديدة في صائفة عام 2020، وهذا سيعني أن النواب سيحاولون استغلال الأشهر التي تسبق الاستحقاق في البحث والتنقيب عن أخطاء الحكومة، ومكانم ضعفتها

موازنة العام 2020 تشكل تحديا كبيرا بالنسبة إلى الحكومة الأردنية في ظل وجود مرتبصين كثير، وأولهم الشارع المستعصر والنواب الذين يستعدون لموسم انتخابي ويعتبرون النقاشات حول الموازنة الموعودة هي فرصة دعائية لا يمكن تفويتها.

عمان - تشكل موازنة العام 2020 صداعا مزمنًا للحكومة الأردنية التي تجد نفسها مضطرة إلى التوفيق بين سد العجز المالي الذي يناهز 2.4 مليار دولار، وهو رقم مرتفع مقارنة بالسنوات الماضية، وبين تجنب إقرار زيادات ضريبية جديدة، يصر عليها صندوق النقد الدولي.

وتدرك حكومة عمر الرزاز أن سن ضرائب جديدة سيضعها في مواجهة مع الشارع المستعصر للاقتضاض عليها في حال أقدمت على أي خطوة من شأنها أن تزيد من حجم الأعباء المثقلة على كاهله، وقد يجد في الاحتجاجات التي تعصف بالعراق ولبنان حافزا إضافيا للتحرك مجددا.

ويشهد لبنان والعراق منذ أكتوبر الماضي تحركات احتجاجية صاحبة ضد السلطة في كلا البلدين جراء سوء إدارة الأزمة الاقتصادية. وعلى خلاف المرات السابقة تجاوزت مطالب المتقاضي مسألة تحسين الوضع المعيشي والخدمات وإيجاد حل لمعضلة البطالة، إلى مطالب ذات صبغة سياسية تدعو إلى تغيير جزئي في طبيعة النظام.

ويخشى الأردن الرسمي من أن تطاله عدوى هذه الاحتجاجات وهو الذي يمر بأزمة اقتصادية خانقة لا مؤشرات في الأفق عن قرب معالجتها، وسط محاولات الحكومة تجنب اتخاذ أي إجراءات اقتصادية من شأنها أن تشكل عود نقاب.



وسبق أن شهد الأردن في صائفة عام 2017 مظاهرات غير مسبوقه ردا على قانون جديد للضريبة على الدخل، واضطر العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني حينها إلى التدخل بنفسه عبر إقالة حكومة هاني الملقبي وتكليف عمر الرزاز بتشكيل حكومة جديدة. وتبدو حكومة الرزاز حاليا كمن يمضي على الجمر، فهي من جهة تدرك

حمدوك يراهن على أسمره لإخماد فتنة تطل برأسها شرق السودان

في ضبط التوتر بشرق السودان، لأن ثمار المستجدات الإيجابية عقب التوصل إلى سلاسل شامل ونهائي بين قوى المعارضة والحكومة السودانية.

ويطالب أبناء قبائل بشرق السودان بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة في الحوادث التي وقعت مؤخرا، للتعرف على الجهة التي خطت وساهمت في إشعال الفتنة، في ظل وجود آراء ترمي إلى إمكانية تورط جهات خارجية، والتلميح لعناصر إسلامية إريترية معارضة.

وذهب مؤتمر الجبا، والذي يمثل قوة رئيسية في شرق السودان، وعضوا فاعلا في الجبهة الثورية التي تضم الحركات المسلحة بالسودان، إلى التأكيد على استثمار أعوان نظام البشير البائد لحالة الاستقطاب القبلي، والتدخل لإثارة الفوضى في هذه المنطقة، سعيا لتخريب السلام، ومنع التوصل إلى تفاهات.

ويتخوف من المخاطر التي يحملها تكرار النزاعات بين القبائل في شرق السودان، بما يؤدي إلى عرقلة مفاوضات السلام التي انطلقت في جوبا، ونجحت في توقيع إعلان مبادئ في 11 سبتمبر الماضي، ثم توقفت لضبط بعض القضايا، وضمان نجاحها في التوصل إلى صيغة جادة للسلام الشامل.

وقلت أستاذة العلاقات الدولية بمرکز الدراسات في جامعة الخرطوم، تماضر الطيب، من أهمية زيارة حمدوك وتأثيرها

قادرة على لعب دور فاعل، وشريك أساسي في دعم مسار الشرق، بما يؤدي إلى إخفاء النزاعات التي يغلب عليها الطابع السياسي أكثر من القبلي.

تأتي أهمية وجود دور إريترية في السلام بالسودان، من النفوذ الذي تتمتع به أسمر، وعلاقتها القوية مع أبناء قبيلة "البنبي عامر" الموزعة على جانبي الحدود بين البلدين.

ويحفظ النظام الحاكم في أسمر بعلاقات جيدة مع قادة هذه القبيلة وغيرها من القبائل، وتوافقت الفترة الماضية أعداد كبيرة من شيوخها في الحدود بين البلدين.

وأضاف سعيد، في تصريح لـ "العرب"، أن مؤتمر الجبا يتطلع إلى دور إريترية أكبر في شرق السودان، قبل الذهاب إلى مفاوضات جوبا مجددا، بما لدى أسمر من مصالح حيوية في تلك المنطقة، وهي

وتمنع نشوب أي خلافات بسبب الحدود، بما يفسح المجال أمام دور فاعل في ملف السلام الخاص بمنطقة شرق السودان، والتأكيد على استمرار التهدئة بين البلدين، وتطويرها لخدمة ضبط تحركات المتحتمين إلى القبائل الحدودية المشتركة، وعلى رأسهم قبيلة "البنبي عامر"، وبعض قوميات "الجبا".

واندلع نزاع قبلي بين منتسبين إلى قبيلتي "الهندسوة والبنبي عامر"، الاثنين الماضي، أسفر عن مقتل شخصين وإصابة 24 آخرين في اشتباكات وقعت أثناء لقاء جماهيري لاستقبال نائب رئيس الجبهة الثورية، رئيس الجبهة الشعبية المتحدة للتحريض والعدالة، الأمين داود، ولا تزال تداعيات الاشتباكات مستمرة حتى الآن، رغم نجاح الحكومة في التهدئة.

وقال أسامة سعيد، الأمين العام لمؤتمر الجبا المعارض في شرق السودان، إن الأحداث التي وقعت في بورتسودان، والعملية السلمية في الشرق، على رأس المباحثات المشتركة.

وتسعى الخرطوم إلى دور إريترية أكبر في عملية السلام، استنادا إلى خبراتها السابقة وعلاقتها المتشعبة مع عدد من القبائل الحدودية، في ظل حاجة البلدين إلى استقرار الأوضاع في شرق السودان، بعد سنوات من النزاعات التي أثرت على مصالحهما. ورعت إريترية من قبل اتفاقية سلام الشرق، أو ما يعرف

بـ"اتفاقية أسمر"، بين حكومة السودان وجبهة شرق السودان، وأنهى الاتفاق نحو 13 عاما من العمل المسلح على الحدود الشرقية للبلاد، وهو ما انعكس على هدوء النزاعات القبلية التي غابت لسنوات طويلة قبل أن تعود للواجهة مؤخرا، حيث شهدت ثلاثة حوادث خطيرة متفرقة.

ملك السلام يشغل بال حمدوك

وقال السفير الإريترية في الخرطوم، إبراهيم إدريس، إن زيارة حمدوك هدفت إلى بحث قضية تسهيل حركة النقل والتجارة الحدودية بين البلدين، وما يمكن أن تساهم به إريترية في عملية السلام وتحقيق استقرار السودان.

وتعبر زيارة حمدوك عن رغبة حكومته إبداء حسن النوايا تجاه أسمر،

ووقعت الخرطوم لزيارة حمدوك، إن زيارة حمدوك هدفت إلى بحث قضية تسهيل حركة النقل والتجارة الحدودية بين البلدين، وما يمكن أن تساهم به إريترية في عملية السلام وتحقيق استقرار السودان.

وتعبر زيارة حمدوك عن رغبة حكومته إبداء حسن النوايا تجاه أسمر،

وقال السفير الإريترية في الخرطوم، إبراهيم إدريس، إن زيارة حمدوك هدفت إلى بحث قضية تسهيل حركة النقل والتجارة الحدودية بين البلدين، وما يمكن أن تساهم به إريترية في عملية السلام وتحقيق استقرار السودان.

وتعبر زيارة حمدوك عن رغبة حكومته إبداء حسن النوايا تجاه أسمر،

وقال السفير الإريترية في الخرطوم، إبراهيم إدريس، إن زيارة حمدوك هدفت إلى بحث قضية تسهيل حركة النقل والتجارة الحدودية بين البلدين، وما يمكن أن تساهم به إريترية في عملية السلام وتحقيق استقرار السودان.

وتعبر زيارة حمدوك عن رغبة حكومته إبداء حسن النوايا تجاه أسمر،

وقال السفير الإريترية في الخرطوم، إبراهيم إدريس، إن زيارة حمدوك هدفت إلى بحث قضية تسهيل حركة النقل والتجارة الحدودية بين البلدين، وما يمكن أن تساهم به إريترية في عملية السلام وتحقيق استقرار السودان.